



تقديم

يأتي العدد الخامس من النشرة نصف السنوية، ليسلط الضوء على أهم الإنجازات التي قامت بها المؤسسة خلال الشهور الستة الماضية، لتطبع أصدقاءها وشركاءها على أهم أنشطتها وإنجازاتها.

النشرة نصف السنوية - العدد الخامس (كتون ثانى - حزيران 2019)

"مفتاح" تنظم جلسة استماع بعنوان: "معوقات إقرار قانون حماية الأسرة من العنف"

ضمن التوجهات الاستراتيجية لـ"مفتاح" في تعزيز البيئة التشريعية والتأثير في السياسات العامة، بما يحقق حماية حقوق المواطن للجميع، وبالتعاون مع المجتمع المدني في مناهضة العنف ضد المرأة. عقدت "مفتاح" جلسة استماع لتسليط الضوء على المضيقات وراء التأجيل والتأخير في إقرار قانون حماية الأسرة من العنف، والذي يعتبر من أول القوانين الفلسطينية التي تساهم في الحد من العنف في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، والعنف ضد المرأة بشكل خاص، في ظل غياب مواد قانونية رادعة وحقيقية تشكل حماية وعدالة للنساء والفتيات



الفلسطينيات مع الحفاظ على الوحدة الأسرية داخل المجتمع، بالرغم من تأكيد "مفتاح" على ضرورة الالتزام بالقواعد التشريعية الدستورية في التعامل مع إقرار التشريعات والقوانين عملاً بأسس ومبادئ الديمقراطية.

استضافت الجلسة التي تنولت بشكل مركّز، معوقات إقرار قانون حماية الأسرة، متحدثات عن كل من وزارة العدل، مكتب الرئيس، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ومنتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة. حيث أكدت أ. سعاد ملحم من وزارة العدل على أن وزارة العدل عملت منذ سبع سنوات ضمن صلاحيات واختصاصات لجنة المساءلة لإقراره، وبعد أن تم الانتهاء منه رفع إلى مكتب الرئيس لإقراره، وبعدها تم رفعه، ووضعت عليه ملاحظات من قبل المستشار القانوني للسيد الرئيس، الأمر الذي أكدت عليه أ. رندة كركر، رئيس وحدة الشؤون القانونية - مكتب الرئيس، وأعيد ثانية إلى وزارة العدل، وإلى جميع المؤسسات والهيئات المشاركة والمساهمة في وضعه، إلى أن تم في النهاية تشكيل لجنة وزارية تضم وزير التنمية الاجتماعية، وزيرة شؤون المرأة، وديوان قاضي القضاة، وديوان الفتوى والتشريع على مستوى السياسات، حيث توقفت الأمور هنا عند تشكيل لجنة

فنية تدرس الملاحظات على هذا القانون، والتي وردت من الرئيسة، حيث سبّأ هذه اللجنة عملها قريباً جداً.

أما هيثم عرار، من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وأ. صباح سلامة من منتدى مناهضة العنف ضد المرأة، فقد أكدتا في مداخلتهما، على أن المطالبة بإقرار القانون ليست من باب الترف، ولا من باب تطبيق الاتفاقيات الدولية، بقدر ما هو استجابة لحاجة ملحة لمجتمعنا حيث تتفاقم مظاهر العنف لتشمل جميع أفراده، ومن في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة. وقالتا، إن العمل مع الحكومة كاتحاد عام للمرأة، وكم المنتدى لمناهضة العنف والذي يضم العديد من المؤسسات النسوية في الضفة الغربية وقطاع غزة، جاء لتسريع إقرار هذا القانون، وبالتالي كانت الاقتراحات التي قدمت للجان المختلفة بناء على دراسة وتوافق بين مكونات الحركة النسوية. وفي هذا الإطار جاري التحضير لتنظيم وقفة في التاسع والعشرين من شهر تموز في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة للضغط والمطالبة بإقرار القانون.

"مفتاح" تدعم التزام هيئات الحكم المحلي ببنود ميثاق النوع الاجتماعي لمجالس الهيئات المحلية



انطلاقاً من وانسجاماً مع التوجهات الاستراتيجية لـ"مفتاح" والرامية إلى تعزيز مشاركة النساء والشباب في وضع السياسات واتخاذ القرار في كل من القطاع العام والحكم المحلي ومايسنة العمل على دمج قضايا النوع الاجتماعي في سياسات الحكم المحلي، عملت "مفتاح" على تحديث وتطوير ميثاق النوع الاجتماعي الذي تم تبنيه من وزارة الحكم المحلي في العام 2009 – 2010، ليكون أكثر استجابة للاتفاقية الدولية (سيداو) وتماشياً مع أهداف التنمية المستدامة 2030، كما تم تطوير لوائح وإجراءات تنفيذية (دليل) تسهل عملية تطبيقه ضمن عمل مجالس الهيئات المحلية بالشراكة مع منتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي. ولتحسين دور مؤسسات المجتمع المدني الأعضاء في منتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي في مساعدة الهيئات المحلية لمدى التزام الهيئات المحلية بميثاق النوع الاجتماعي،

تم إعداد الدليل الإرشادي لمؤشرات المتابعة والتقييم لأداء الهيئات المحلية حول تطبيق ميثاق النوع الاجتماعي وتحديد الجهات تجاه تقييم التزام الهيئات المحلية ببنود الميثاق، وتوضيح إجراءات تقييم الالتزام بتنفيذ بندود الميثاق من خلال محاور رئيسية ستة (الحاكمية، الإدارية وتنظيم البيئة، التخطيط والتنمية، المساءلة، الشفافية، الخدمات). واعتبر الدليل وسيلة مساندة للمؤسسات الأهلية العاملة في المجال، حيث وفر مجموعة من المعايير الموحدة في عملية تقييم ومتابعة التزام الهيئات المحلية في تطبيق ميثاق النوع الاجتماعي، ومبشرة لعملية قياس النتائج، بما يخدم عمليات جمع البيانات اللازمة لتبسيب التدخلات المقترحة من قبل مؤسسات المنتدى.

النشرة نصف السنوية - العدد الخامس (كتون ثاني - حزيران 2019)

مؤسسة "مفتاح" و"منتدى سيدات الأعمال" ينظمان بازار رمضان



انطلاقاً من استراتيجية مؤسسة "مفتاح" في التواصل مع النساء ودعمهن لتعزيز دورهن الفاعل والريادي ورفع مستوى المشاركة داخل الأسرة والمجتمع وأهمية الأثر المتحقق بالنسبة لتوفير الدعم الاقتصادي للنساء والشابات الفلسطينيات وخاصة الصامدات في المناطق المهمشة وتحديداً في محافظة القدس، نظمت مؤسسة "مفتاح" بالتعاون مع منتدى سيدات الأعمال بazaar "معرضنا غير لشهر الخير" حيث شمل المعرض، الذي استمر لمدة يومين، على منتجات وأعمال يدوية وإكسسوارات، حلويات، أزياء، صابون، سيراميك، لوحات فنية، ديكورات، تحف وهدايا ومأكولات وعصائر رمضانية لـ 60 مشروعًا من أنحاء الضفة الغربية. حيث أن مؤسسة مفتاح خلال العمل طوال السنوات الـ13 في تنفيذ مشروع "تنمية المجتمعات المحلية في المناطق المهمشة" الذي ينفذ بدعم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، استطاعت الوصول إلى أكثر من 300 امرأة فلسطينية من خلال مشاريع صغيرة مدرة للدخل، وقد ساهمت هذه المشاريع في التغيير والتاثير في واقع النساء من خلال تمكينهن وتحسين واقعهن الاجتماعي والاقتصادي. كما حققت النساء المستهدفات نجاحات ساهمت في بلورة نماذج مشتركة لنساء معيلاًت لأسرهن في مناطق مهمشة تعاني الفقر والعزلة وممارسات الاحتلال المستمرة من انتهاكات وتعذيبات انعكست في مصادر الأرضي وهدم المنازل والتلوّع الاستيطاني والاعتقالات والتضييق على المواطنين والإغلاقات المتكررة.

المطالبة بإجراء إصلاحات على قانون انتخابات الهيئات المحلية بما يعزز تمثيلًا حقيقياً للنساء والشباب

طالبت مؤسسة "مفتاح"، بالشراكة مع عدد من المؤسسات الحقوقية والنسوية، السيد رئيس الوزراء بضرورة إدراج تعديلات وإصلاحات على قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لعام 2005، وبما ينسجم مع توجهات الحكومة الجديدة في التأكيد على مبادئ الإنصاف والعدالة بالنسبة للمرأة الفلسطينية وإدراج تمكين الشباب الفلسطيني كأولوية ضمن سياسات الحكومة الثامنة عشر. كما جاءت المطالبة استناداً لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني ووثيقة الاستقلال الفلسطيني، إضافة إلى ما أصدره المجلس المركزي الفلسطيني من توصيات تؤكد على أهمية المساواة والتثمين العادل للنساء في مختلف المؤسسات بما لا يقل عن 30%， وانسجاماً مع انضمام فلسطين لعدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وأبرزها اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" دون تحفظ. ولاحقاً للالتزامات دولية فلسطين أمام لجنة سيداو بالتأكيد على إجراء التعديلات والإصلاحات اللازمة بشأن تعزيز المشاركة السياسية للمرأة على أساس المساواة.

وجاءت المطالب كما يلي

ثالثاً

رفع القيد عن سن الترشح بما يعزز وصول الفئات الشابة لمجالس الهيئات المحلية، بحيث يتم السماح للشخص الذي يملك حق الاقتراع بأن يترشح، انسجاماً مع توجهات غالبية دول العالم بهذا الشأن.

ثانياً

البقاء على نظام التمثيل النسبي في انتخابات الهيئات المحلية مع تخفيض نسبة الحسم إلى 5% في قانون انتخاب الهيئات المحلية.

أولاً

التأكيد على مبدأ المساواة التامة لتمثيل المرأة في الترشح، وبما لا يقل عن 30% في النتيجة، وإجراء موقف للوصول إلى المساواة التامة خلال الدورات الانتخابية الدورية.

النشرة نصف السنوية - العدد الخامس (كانون ثاني - حزيران 2019)

"مفتاح" تساهم في إعلاء صوت النساء الفلسطينيات في المنابر الدولية

شاركت "مفتاح" خلال النصف الأول من العام 2019 في عدة منتديات ولقاءات دولية سلطت من خلالها الضوء على واقع النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال.



فكان لـ"مفتاح" مشاركة في أعمال "منتدى تونس للمساواة بين الجنسين" في شهر نيسان وقدمت ممثلة "مفتاح" ميسون القواسمي مداخلة، حول "أولويات العمل مع المؤسسات الدولية والبعثات الدبلوماسية في فلسطين"، لمناصرة القضية الفلسطينية، ولتعزيز التضامن مع النساء الفلسطينيات اللواتي يقعن تحت وطأة انتهاكات الاحتلال الأطول أبداً، وواقع مشاركة النساء في فلسطين بصنع القرار، وتبني الحركة النسوية لقرار مجلس الأمن 1325. وأكدت القواسمي في مداخلتها على أهم استراتيجيات العمل على قضايا المرأة والسلم والأمن، وبالدرجة الأولى منه، إنهاء الاحتلال ومحاسبته على الجرائم التي يرتكبها بحق الشعب الفلسطيني.



كما شاركت "مفتاح" بأعمال المؤتمر الدولي "المرأة بين الأبوية والفكر الاستعماري والاحتلال".-

جامعة النجاح الوطنية، ممثلة بتمارا تميمي، التي قدمت ورقة عمل بعنوان "حماية النساء من العنف في أوقات النزاع المسلح: المرأة الفلسطينية كدراسة حالة"، استعرضت من خلالها الحماية المتوفرة للمدنيين من العنف في إطار القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأجندة المرأة والأمن والسلام، والقانون الدولي الجنائي، لتنتقل بعد ذلك إلى استعراض أبرز أوجه العنف الممارس من قبل الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني برمهة، وأثره المضاعف على المرأة الفلسطينية.

كما كان لمفتاح مشاركة في لقاءات وحوارات مع بعثات دولية خلال الدورة الثالثة والستين للجنة وضع المرأة في نيويورك (CSW63) ممثلة بraham الفقيه حيث كان الموضوع ذو الأولوية في هذه الدورة يركز على نظم الحماية الاجتماعية، وفرص الاستفادة من الخدمات العامة، والبني التحتية المستدامة لأغراض تحقيق المساواة بين الجنسين. تم خلال هذه اللقاءات نقاش الدور الذي تلعبه الدول الأعضاء في مجلس الأمن في محاسبة الاحتلال على جرائمه التي يرتكبها بحق الفلسطينيين مع تسليط الضوء على التقصي في الخدمات المقدمة للنساء خاصة في المناطق المصنفة ج.



ذلك مثل تمارا تميمي مسؤولة "مفتاح" في أعمال المؤتمر الدولي الذي نظمته "لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف" في مدينة جنيف بعنوان "الحفاظ على الطابع الثقافي والديني لمدينة القدس". وتأتي مشاركة "مفتاح" في إطار برنامج "الرواية الفلسطينية والحوار السياسي" انسجاماً مع أولوياتها الاستراتيجية في إبراز انتهاكات حقوق الإنسان ضمن القانون الدولي الإنساني التي تمارسها قوات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها تلك التي تجري في القدس.

الاستمرار في مأسسة الشراكة والتعاون من أجل تعزيز النهج التشاركي في صياغة ورسم السياسة المالية

وقد وقعت وزارة التنمية الاجتماعية ممثلة بوكيلها داود الدين، والمبادرة الفلسطينية لتعزيز الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" ممثلة بيوسف دجاني عن مجلس إدارة "مفتاح" مذكرة تفاهم مشتركة من أجل تعزيز التعاون فيما بينهما. تأتي هذه الاتفاقية انسجاماً مع التوجهات الاستراتيجية وتنسيق الجهد بين "مفتاح" ووزارة التنمية الاجتماعية، والمتمثلة بالمضي قدماً في الضغط والمناصرة حول السياسات العامة بما يضمن العدالة والمساواة في إطار تعزيز الحكم الرشيد وبناء مؤسسات الدولة في فلسطين.



النشرة نصف السنوية - العدد الخامس (كانون ثاني - حزيران 2019)

"مفتاح" تناول المبادئ الدستورية في فلسطين

الشعب مصدر السلطات



Representative Office of Norway
to the Palestinian Authority

مبادئنا الدستورية



ضمن مساعي "مفتاح" في توسيع دوائر الحوار المجتمعي حول المبادئ الدستورية بما يعزز النهج الديمقراطي، وتؤكد على أهمية الحوار والنقاش حول قيم ومبادئ الديمقراطية وسبل تحقيقها بما يضمن الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية واحترام التعددية ضمن المجتمع الفلسطيني، بادرت "مفتاح" بالتعاون مع مركز الدراسات الدستورية في جامعة النجاح وجمعية تنمية وإعلام المرأة - تم في مشاركة فئات المجتمع المختلفة بالحوار والنقاش حول مبادئ الدستور بما فيها الشباب والنساء، والقوى الوطنية والفصائل، ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات، والتي شملت جميع محافظات الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكللت هذه الجهود بورشة عمل موسعة هدفت إلى إرساء المبادئ الدستورية في فلسطين من خلال استعراض ونقاش القراءة النقدية لمسودة دستور فلسطين آيار 2016، والاطلاع على التجارب الدولية في إعداد الدستور. واستضاف اللقاء، الخبير الدولي د. فرانسيسكو بياجي، أستاذ القانون الدستوري، ود. سناه السراغلي، مديرية مركز الدراسات الدستورية وأستاذة القانون الدستوري في جامعة النجاح، والأستاذة أنوار منصري، عضو مؤسس في رابطة الناخبات التونسيات. وكان جرى خلال الورشة الموسعة مناقشة التجارب المقارنة لصياغة الدستور مع تسليط الضوء على الوضع الدستوري في فلسطين.

أكد الحضور بعد نقاش مستفيض على مبدأ الشفافية في نشر الدستور، وضرورة تحديد معلم النظام السياسي من خلال الدستور، والتأكيد على المبادئ الدستورية المستندة إلى وثيقة الاستقلال ، مع التأكيد أيضاً على دور الإعلام ، وأن يكون هناك ملكية وطنية للدستور، وتوافق الدستور مع الاتفاقيات الدولية، واحترام حقوق وحماية الأقليات الدينية والمهمشين، وعدم تجزئة حقوق الإنسان، وخلق ثقافة دستورية، وضرورة التنسيق بين وجهات النظر المختلفة، إضافة إلى الاستفادة من التجارب العربية والدولية على هذا الصعيد.

إصدارات مفتاح خلال النصف الأول من العام 2019

دراسات نوعية:

- اللائحة التنفيذية لتفعيل مأسسة ميثاق النوع الاجتماعي في المجالس المحلية ودليل تنفيذ اللائحة التنفيذية المقترحة



- دليل نظام الالتزام بميثاق النوع الاجتماعي



النشرة نصف السنوية - العدد الخامس (كانون ثاني - حزيران 2019)

آراء وأفلام

ترى "مفتاح" أن المشاركة السياسية تأخذ عدة أشكال بما فيها كتابة المقالات خاصة من قبل الشباب، وعليه، ارتأت المؤسسة أن تخصص زاوية من نشرتها نصف السنوية لنشر عدة مقالات بأفلام شابة.

مقالات هذا العدد تركز بشكل أساسي على دور الاتحاد العام لطلبة فلسطين في مرحلة التحرر، خاصة وأن التوجهات الاستراتيجية لـ"مفتاح" تدفع باتجاه المساهمة في توسيع مشاركة الشباب في المجال العام، ودعم وصولهم إلى مستويات متقدمة في مراكز صنع القرار بجهازية وكفاءة ومستمرة بعدم جهود الشباب في عقد جلسات الحوار الهدافلة لتفعيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين، بغية استكمال الجهود الوطنية والدفع بها باتجاه الضغط على فصائل منظمة التحرير لتنبئ توجهات الشباب لعقد المؤتمر العام للاتحاد.

* الاتحاد العام لطلبة فلسطين.. ترهل وحلول لتفعيل! 

بقلم: تحرير بنى صخر

* الاتحاد العام لطلبة فلسطين... من مرحلة الإسهام في عملية التحرر الوطني إلى الجمود 

بقلم: كمال صيام

* التهميش السياسي والاجتماعي وأثره على توجهات الشباب 

بقلم: رزق العطاونة

قصص نجاح

في ضيافة "مفتاح"

تعمل "مفتاح" على نشر مقابلات مع شخصيات قيادية وسياسية تناقض من خلافها التطورات والأوضاع الراهنة على الساحة الفلسطينية الفلسطينية والتحولات في المسارات السياسية الدولية وتثيرها على القضية الفلسطينية.

وأجريت خلال النصف الأول من العام 2019 اللقاءات الحوارية التالية:

* د. غسان الخطيب 

المحاضر في الدراسات العربية المعاصرة والدراسات الدولية في جامعة بيرزيت: تحدث عن تداعيات التطورات السياسية الأخيرة سواء ما تعلق منها بصفقة القرن، أو ما جرى التحضير له في البحرين تمهدًا لتنفيذ الشق الاقتصادي من هذه الصفقة، وما هي الخيارات الممكنة أمام القيادة الفلسطينية للتعامل مع هذه التطورات ومواجهتها، بالإضافة لعدة تطورات على الصعيد الإقليمي والمحلي.

* د. عماد دويك 

المدير العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم": تحدث عن شرعية قرار المحكمة الدستورية بحل المجلس التشريعي وقرارها بخصوص سمو الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على التشريعات الوطنية الداخلية بما "يتواقع مع الهوية الوطنية والدينية والثقافية للشعب العربي الفلسطيني".

* د. نصر عبد الكريم 

أستاذ العلوم المالية والاقتصادية في كلية الدراسات العليا في الجامعة العربية الأمريكية برام الله: تحدث عن تداعيات قرار احتجاز أموال المقاصة والازمة المالية التي بدأت السلطة الفلسطينية تعاني منها، وتثير ذلك على مختلف قنوات المجتمع الفلسطيني، خاصة أسر الموظفين والعائلات الأكثر هشاشة وضعفًا، أي العائلات التي تتقاضى إعانات شهرية من قبل الحكومة.

* ضمن مشروع "دعم حماية المرأة: إمام وواعظة يرويان تجربتهما وقصة نجاحهما مع "مفتاح" 

بعد حضور ورشة تدريب "دعم حماية المرأة" حول الصحة والحقوق الإيجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي، تمكن إمام من الخليل وواعظة من نابلس من تغيير دروسهما ووظائفهما ليشملان قضائياً ومشاكل تتعلق بالمسائل بين الرجال والنساء التي تم تجنبها في الماضي بسبب حساسيتها الاجتماعية.

* الإمام بالصحة الإيجابية يحسن المجتمع ويحميه: جلال عبيدو 

قيادي وناشط مجتمعي: هذا ما تركته "مفتاح" من أثر لدى جلال عبيدو كان أحد المشاركيين في ورشة عمل تدريبية جزءاً من مشروع "دعم حماية المرأة". وقال عبيدو إن تأثير "مفتاح" على تجربته كقائد في المجتمع وناشط كان نقطة تحول مهمة في تثقيفه ووعيه بحقوق المواطنين والصحة الإيجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي، "لقد اكتسبت مهارات وتنقيفاً حول هذه الموضوعات، بما في ذلك معلوماتي حول القوانين والمعاهدات الدولية لحقوق الصحة الإيجابية والعنف القائم من حيث الجنس والاتفاقيات المتعلقة بمكافحة العنف والتمييز ضد المرأة".

* نساء "مفتاح" في بيت إجزا: الإكسسوارات والمطرزات مشروع طموح نحو مزيد من التمكين الاقتصادي والاجتماعي 

انتظمت خمس نساء من قرية بيت إجزا التي تقع شمال غرب القدس، في مشروع يسمى "مشاريع توليد الدخل الصغيرة للنساء في المناطق الريفية" على أمل أن يساعدهن في مواجهة متطلبات الحياة اليومية وتمكينهن اجتماعياً وعقلياً واقتصادياً. فقد قدمت "مفتاح" لهن التدريب والتمويل الكافي لنجاحهن. وأكدن أن المشروع كان "قفزة نوعية في حياتنا" وكان له أثراً نفسياً واجتماعياً واقتصادياً إيجابياً مكنهن من الانتقال من دائريتهن المحدودة إلى دائرة أوسع، وتطوير مهاراتهن.